الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة

(IJSRSD)

الإقراض الزراعي الحكومي من وجهة نظر المزارعين العاملين في الأغوار الفلسطينية

قيس حنتش[١] - وجدي بشارات[٢]

[١] المعهد الوطني للعلوم الفلاحية - جامعة قرطاج - بتونس

[٢]جامعة القدس المفتوحة - جنين – فلسطين

معلومات البحث

الكلمات المفتاحية: الأغوار الفلسطينية، القطاع الزراعي، الإقراض الزراعي، المؤسسات الأهلية، المزارعين، التنمية الريفية.

المستخلص

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإقتصادية الهامة في الإقتصاد الفلسطيني، لما له من اهمية كبرى، حيث يساهم ب٦.٥% من اجمالي الناتج المحلي، ولا تكمن قيمته في القيمة المالية وانما يتعدى ذلك لما يشكله من بعد وطني وسياسي بالإرتباط في الأرض الفلسطينية، وخاصة الأغوار الفلسطينية التي تعتبر من أكثر الاراضي الفلسطينية استهدافا من الإحتلال، وهي من أخصب الأراضي الزراعية، وتتربع على الحوض المائي الجوفي الشرقي.

ونظرا لأن أحد ركائز التنمية الزراعية المستدامة، والمحرك الأكبر لعجلة الإقتصاد هو الدعم المادي، والذي يتمثل في الإقراض الزراعي الذي يوفر ديمومة وتشغيل ومصدر دخل، وعنصر صمود للمزارعين في الاغوار كأحد أدوات التنمية الريفية في المنطقة، سنبحث هنا عن تدخل حكومي واحد ومهم من وجهة نظر المؤسسات الاهلية، وهو شكل الإقراض الزراعي الحكومي المطلوب من وجهة نظرهم ليحقق هذه التنمية المنشودة. وإعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبيان كأداة دراسة، تم اختيار ٢٠٠ مزارع بالطريقة المتيسرة، وستكون حدود الدراسة الزمانية ٢٠٢٢م، وستعالج البيانات بطريقة برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

بينت الدراسة أن أهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية، ويعزز صمود المزارعين في الأغوار، هو برنامج اقراض زراعي يراعي موسمية الإنتاج وفترات التسويق في سداده، ومن ثم يكون منحازاً لصغار المزارعين، وان يكون ذو طابع إسلامي، وبضمانات سهلة وفترات سماح طويلة.

المؤلف:
قيس حنتش

التسجيل: يونيو ٢٠٢٣
الموافقة: سبتمبر ٢٠٢٣

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

Governmental agricultural lending from the point of view of farmers working in the Palestinian Valley "Al-AGHWAR"

Qais Hantash

National Institute of Agricultural Sciences - University of Carthage - Tunisia

ARTICLE INFO

Keywords:

Palestinian valley"Al-AGHWAR", Agricultural sector, Agricultural credit, NGO's, Farmers, Rural development.

Corresponding author:

Qais Hantash

Received Jun. 2023

Accepted Sept. 2023

ABSTRACT

The agricultural sector is considered one of the important economic sectors in the Palestinian economy due to its great importance, as it contributes to 6.5% of the gross domestic product. It is considered one of the most targeted Palestinian lands by the occupation, which is considered one of the most fertile agricultural lands on the eastern aquifer water basin.

Financial support is one of the pillars of sustainable agricultural development and the biggest engine of the economy, which is represented in agricultural credit, which provides the operation of a sustainable source of income, and an element of resilience for farmers in the Palestinian valley "AL-AGHWAR".

The research relied on the analytical descriptive approach, through the questionnaire as a study tool, it had distributed to the research community, 200 farmers were selected using the available method and the temporal study limits will be from the year 2022 AD, and the data will be processed by the method of the statistical analysis program SPSS.

The study showed that the most important possible advantages of an agricultural lending program from the point of view of the farmers of the "AL-AGHWAR", It is a governmental agricultural credit program that takes into account seasonality and marketing periods in its repayment, biased towards small farmers, the loans must be of an Islamic character, with easy guarantees and long grace periods.

مقدمة:

تبلغ مساحة فلسطين ٢٧ ألف كم^{٢} ، ويبلغ عدد سكان فلسطين ٥.٤٢٤.٨٨٣ نسمة في الضفة الغربية وغزة (الإحصاء الزراعي ٢٠٢٣)، وتشكل القوة البشرية (١٥ سنة فأكثر) إلى مجموع السكان ٦٢.١%، ونسبة المشاركة في سوق العمل لا تتعدى ٤٣.٤%، وتصل نسبة البطالة من القوى العاملة الى ٢٦.٤%. وتقسم فلسطين إلى عدة أقاليم منها اقليم الغور (هي المساحة من الأرض الفلسطينية من ضمن الضفة الغربية التي تمتد تاريخيا من صفد وبيسان شمالا حتى النقب جنوبا ومن نهر الأردن شرقا إلى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا، بمساحة اجمالية تبلغ ٧٢٠ ألف دونم، وهو ما يعادل ربع مساحة الضفة الغربية، منها ٢٨٠ ألف دونم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وتنخفض عن سطح البحر بنحو ٢٧٦ م، ويعيش في الأغوار ٥٦٩٠٨ مواطنا فلسطينيا في ٢٧ تجمعا سكانيا، وتتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين، وتجثم على أراضي الأغوار ٣٦ مغتصبة (مستوطنة) اسرائيلية ، ويسيطر الكيان المحتل(إسرائيل)على 88% من مساحة الأغوار التي نسميها كفلسطينيون حدود دولتنا الشرقية.

ويسمي الفلسطينيون الأغوار "سلة غذاء فلسطين" حيث تشكّل 50% من إجماليا المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وفيه ينتج٦٠% من إجمالي الخضروات. وتكمن أهمية الأغوار في كونها منطقة طبيعية دافئة وخصبة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة حول الإقراض الزراعي من وجهة نظر المؤسسات والمزارعين في الأغوار الفلسطينية، حيث يعتبر الإقراض الزراعي محرك عجلة الإقتصاد في كل دول العالم، لما له من أهمية كبرى في تثبيت المزارعين في مهنتهم، وتعزيز صمودهم، واستمرارهم بالزراعة التي توصف بالقطاع غير المستقر، والاقراض الزراعي هو أحد أدوات التنمية الزراعية وسبلها.

الإقراض الزراعي كمفهوم وتطبيق من اهم العناصر المؤدية لنجاح المزارعين، وتحقيقه لهدفه التنموي، وتعزيزه لصمود المزارعين من خلال هذه الدراسة التي استهدفت المؤسسات والمزارعين فيما يتعلق بموضوع الإقراض، ودوره في عملية التنمية والصمود والإستمرار في مهنة الزراعة، إضافة الى رأي المبحوثين في أنواع الإقراض سواء كان التجاري أو الإسلامي. إن تطوير المشاريع الزراعية بشكل خاص يحتاج الى الجمع ما بين وضع مقومات لإزالة عوائق الإقراض، ووجود ضمان وتأمين لإنطلاق هذه المشاريع.مما يتطلب دور فعال في الوصول إلى الأفراد لتشجيع إقامة المشروعات الزراعية، من خلال بناء التشريعات الناظمة وتطبيقها، لتسهيل حصول المزارعين على التمويل للإنطلاق في المشاريع الريادية الزراعية.

إشكالية الدراسة:

يعتبر الإقراض الزراعي بأنواعه المختلفة أحد آليات تحقيق عملية التنمية الزراعية والإستمرار في مهنة الزراعة، وهو ما يستدعي الحاجة إلي تعزيز صمود المزارعين بمنطقة الأغوار بدولة فلسطين بصفة عامة وفيما يتعلق بالجوانب المادية بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي تأثير آلية الإقراض في المؤسسات الأهلية الزراعية والريفية في تعزيز صمود المزارعين بمنطقة الأغوار الفلسطينية وذلك من خلال الإجابة علي تساؤلين من وجهة نظر المزارعين في الأغوار وهما:

١. ما هي أهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي للمزارعين في الأغوار الفلسطينية؟
٢. وما هي التأثيرات الممكنة للبرنامج في تحقيق تنمية زراعية ريفية تعزز من وجودهم في منطقة الدراسة ؟

التعريف بالمصطلحات:

التنمية الريفية:

هي عملية استراتيجية مقصودة تهدف في الأساس الى إحداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف الحياة الريفية، لإستغلال الطاقات والموارد المحلية التي تتوفر لديها بطريقة رشيدة ومستدامة. (قشوع، ٢٠٠٩م، ص٤٧).

التنمية الزراعية:

هي العملية التي تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين القدرة على تحمل تغيّر المناخ، وضمان التكافؤ والمسؤولية الاجتماعية في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع، في الحاضر وفي المستقبل. (الإسكوا، الأمم المتحدة،٢٠٢٢م).

المؤسسات الأهلية:

مؤسسات ومجموعات متنوعة الأهداف والإهتمامات مستقلة كليا او جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لها اهداف تجارية او ربحية، وهي تعمل لتحسين أوضاع الفئات التي تمثلها والتي في الغالب ما تكون فئات محرومة ومهمشة. (البنك الدولي،٢٠٢٠م).

الأغوار الفلسطينية:

هي المساحة من الأرض الفلسطينية من ضمن الضفة الغربية التي تمتد تاريخيا من صفد وبيسان شمالا حتى النقب جنوبا ومن نهر الأردن شرقا الى الى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا، بمساحة اجمالية تبلغ ١.٦ مليون دونم وهو ما يعادل ثلث مساحة الضفة الغربية وتنخفض عن سطح البحر بنحو ٢٧٦ م. (وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا،٢٠١٠م).

الإقراض الزراعي:

إعطاء شخص أو مؤسسة ذات صفة اعتبارية، مالا أو مدخلات الإنتاج الزراعية للمزارع على سبيل الإعانة أو الإنشاء أو التطوير لمزرعته، ثم يعيد المزارع هذا المال أو قيمة المدخلات الزراعية بعد إنتهاء الإنتفاع بها وحسب الشروط المتفق عليها. (Bsharat, 2016, p.15)

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في تسليط الضوء علي منطقة الأغوار الفلسطينية، وحجم المشكلات والتحديات التي يعاني منها السكان في هذه المناطق والتي أبقت عليهم فئة ضعيفة بسبب الاحتلال وإجراءاته، سنفحص الى أي مدى يعد التدخل الحكومي من خلال برامج الإقراض الزراعي الحكومي أمرًا جوهريًا لتحقيق العوائد التنموية المنشودة. أما الأهمية التطبيقة للدراسة فتظهر في التعرف علي أهم ملامح برامج الإقراض المتاحة للمزراعين بالمنطقة، وكيف يمكن تحسين خدمات الإقراض لتوفير مستلزمات الإنتاج المطلوبة بما يساهم في تعزيز استمرارهم في المجال الزراعي في منطقة الأغوار الفلسطينية ومن ثم استغلالها للزراعة طوال العام.

أسئلة الدراسة:

١- ما هي أهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

٢- ما هي التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج الاقراض الزراعي الحكومي الذي سيحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

فرضية الدراسة:

١. لا يوجد علاقة دالة إحصائياً عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين وجود برنامج اقراض زراعي حكومي بدون فوائد، وبضمانات ممكنة، وفترات سداد طويلة، وتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الاغوار الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات التنموية.

٢. لا يوجد علاقة دالة إحصائياً عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين وجود برنامج اقراض زراعي حكومي و تعزيز صمود المزارعين، وجلب الاستثمار للمنطقة، وزيادة الدخل، والحد من نشاط الاحتلال والاستيطان، وزيادة الرقعة الزراعية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

١- التعرف على أهم الملامح التي يجب تضمينها في أي برنامج اقراض زراعي حكومي لتحقيق تنمية زراعية متكاملة ومعززة للصمود في الاغوار الفلسطينية.

٢- معرفة وجهات نظر مزارعي الأغوار بتأثير برنامج اقراض زراعي حكومي على المزارعين في الأغوار وعلى الأغوار أيضا كمنطقة.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبيان كأداة دراسة، وزعت على ٢٠٠ مزارع كعينة ممثلة يقومون بنشاط زراعية فعلي على طول المنطقة، تم اختيار العينة بالطريقة المتيسرة.

حدود الدراسة:

مجتمع البحث:

لا يوجد احصاء زراعي مستقل يحدد عدد المزارعين في الاغوار كوحدة واحدة ، حيث ان منطقة الاغوار هو مصطلح جغرافي، تتداخل فيه ثلاث محافظات فلسطينية إداريا (أريحا والأغوار، نابلس، طوباس والأغوار الشمالية)، وبالتعاون مع المؤسسات العاملة في المنطقة تم تحديد ٢٠٠ مزارع كعينة ممثلة يقومون بنشاط زراعية فعلي على طول المنطقة، تم اختيار العينة بالطريقة المتيسرة.

الحدود المكانية:

طبقت الدراسة بمنطقة الأغوار وهو مصطلح جغرافي حيث تتداخل الأغوار إداريا مع ثلاث محافظات فلسطينية هي أريحا والأغوار، ونابلس، وطوباس والأغوار الشمالية.

الحدود الزمانية:

تم جمع البيانات الميدانية خلال سنة ٢٠٢٢م

الدراسات السابقة:

أ- دراسة "الإطار السياساتي الحكومي والتداخلات العملية لتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة لمناطق"ج " وبالتركيز على الأغوار" اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين – ٢٠١٩م:

يتضح من هذه الدراسة ان مناطق (ج) والاغوار تشكل الامتداد الحقيقي للتواصل الجغرافي الفلسطيني، يكتنز بها الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، لذلك لا يمكن احداث تنمية حقيقية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او قطاعية (الزراعية تحديدا) دون استغلال هذه المناطق.

كما يتضح حجم المشاكل والتحديات التي يعاني منها السكان في هذه المناطق، والتي أبقت عليهم فئة ضعيفة، منها ما هو بسبب الاحتلال ومنها بسبب عدم التدخل الحكومي (الفلسطيني) بشكل كافي. لذلك كان هذا يتطلب تدخلاً حكومياً حقيقياً يتناسب مع أهمية هذه المناطق، والعائد على الاستثمار فيها تنمويا وسياسيا.

وضعت هذه الدراسات اطارا للتدخل الحكومي قابل للتطبيق لإحداث التغير المنشود، اذا توفرت الإرادة السياسية والإدارية عبر اتخاذ خطوات جريئة وإصدار قرارات وتخصيص ميزانيات لتنفيذ هذا الإطار.

فرغم التحديات السياسية والقانونية وندرة الموارد الا ان هناك عوامل يجب التمسك بها وهي ذات فعالية المستوى الشخصي والجماعي تتعلق بالثقافة أولا، وبعلاقة الإنسان بالأرض، وأهمية احترام الطبيعة والتعامل معها بتقدير أكثر بأنها مصدر الحياة والسعادة، وليس فقط القيمة المالية (مع التذكير ان الأغوار تشكل ٥٠% من الأراضي الخصبة للزراعة وتنتج ٦٠% من الخضروات المستهلكة في المحافظات الشمالية).

كذلك أكدت الدراسة على ضرورة وجود تناغم مؤسساتي وتشبيكي (مؤسسات أهلية، تعاونية، مجالس محلية، المؤسسات التعليمية وخاصة التطبيقية والمهنية) مع تعزيز الحوكمة بينها. ونبهت الدراسة الى ضرورة تعزيز العقلية الريادية للمزارعين الشباب، وكذلك التوجه نحو إنشاء مؤسسات تمويل تنموية وقادرة على خلق منظور اقتصادي جديد.

ب- دراسة "السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين" للباحث عبد الستار شريدة – ٢٠١٢م:

تأتي هذه الدراسة التي أعدها عبد الستار شريدة، للوقوف عند السياسات الاقتصادية للفلسطينيين في غور الاردن من خلال البحث في واقع التنمية والاستثمار الحكومي والأهلي الخاص وظروفه، وما ان كان الجهد المبذول ايجابيا ام سلبياً، فاعلاً أم مكرساً للتبعية الاقتصادية للاحتلال؟؟. خاصة في ظل السيطرة شبه الكاملة لسلطات الاحتلال على غور الأردن، وكل ذلك دون تجاهل تطور قطاع الزراعات التصديرية الفلسطينية ونموه الملفت، واعتماده في جزء كبير من نشاطه خاصة فيما يتعلق بالتسويق على شركات تسويق زراعي اسرائيلية ومنها استيطانية.

تتكون الدراسة من فصلين: يتناول الأول ادوات ومحفزات الاحتلال الاقتصادي في غور الاردن وذلك بدراسة الأراضي المصادرة عبر الاستيطان والمواقع العسكرية المغلقة وجدار الفصل العنصري، وتغطية التحكم بالمياه والعمالة زهيدة الأجر كأداة ومحفز للاحتلال الاقتصادي. اما الفصل الثاني فيتناول السياسات الاقتصادية الفلسطينية في غور الأردن من حيث خطط واقع التنمية للحكومة، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية وواقع الاستثمار في الزراعات التصديرية، ولدى صغار المزارعين الفلسطينيين، وكذلك تغطية بدائل العمل في المستوطنات.

أظهرت الدراسة ان الاحتلال الاسرائيلي لغور الأردن مرتبط بما تتيحه المستوطنات من مستويات اقتصادية للمستوطنين ولدولة الاحتلال، وان المزاعم الامنية السياسية ما هي إلا محفزات وأدوات تهدف إلى تكريس الاحتلال الاسرائيلي الاقتصادي لغور الأردن وتعزيزه. من هنا يجب أن يكون الجهد الفلسطيني الشعبي والأهلي والحكومي والخاص مؤثرا في أداء المستوطنات، والإخلال بنشاطها الاقتصادي، من خلال المحافظة على حيوية حملات مقاطعة منتجات المستوطنات على المستوى المحلي والدولي.

بينت الدراسة أن إعلان سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن نحو ٤٤% من مساحة غور الأردن، كمنطقة عسكرية مغلقة ما هو إلا أداة تمكن الاحتلال الاقتصادي من التوسع والتحكم بالمصادر على حساب نحو ٨٩% من التجمعات الفلسطينية في غور الأردن، هذا الواقع اعاق ان لم يكن قد شلّ عملية التنمية في نحو ٩٥% من اجمالي مساحة غور الأردن الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية، ما يتوجب على المستوى السياسي الفلسطيني العمل على تغيير الواقع بدءاً من الآن، وليس استنادا الى اتفاقيات عشرينية من العام ١٩٩٣م.

ت- دراسة كيفية تطوير تمويل المشاريع الزراعية الريادية في فلسطين قامت بها شركة برواكتفسوليوشنز للاستشارات والتدريب لصالح الاغاثة الزراعية والتعاون، ٢٠١٨/٣/٢٩م:

لقد بينت نتائج الدراسة ان مستوى الخدمات المالية للمشاريع الزراعية لم تضاه مثيلاتها من المشاريع الاخرى، وهذاما اكدت عليه نتائج المسوحات للقطاعات الاقتصادية والتي بينت الانخفاض في تلك الخدمات للقطاع الزراعي مقارنه مع القطاعات الاخرى، مما يضعف مساهمته في المشاركة في احداث تنمية اقتصادية.

إن مستوى المنتجات المالية المتاحة للقطاع الزراعي محدودة،ولا تخدم الراغبين بعمل مشاريع توظيف ذاتي وتسهيل حياتهم، عبر إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، إلا أن فئة من هؤلاء "الريادين الزراعيين الجدد" يصطدمون بمعوقات التمويل، ونقص الخبرة الفنية والقدرات الادارية، وتضيع بوصلتهم خلال مثابرتهم في سبيل خلق مشروع العمر.ويغلب شعور بالاحباط والهدر للريادين من بعض أصحاب مشاريع حيال عزوف البنوك عن التمويل إلا بشروط تراها البنوك ضرورة، ويراها أصحاب المشاريع "لن تمنح فرصة لهذه المشاريع للحياة" كما يواجه عدد من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة صعوبات في الاستمرار، نتيجة مواجهة العديد من التحديات التسويقية، والقانونية والمالية، والمنافسة غير المتكافئة.

إن الإجراءات البنكية والقيود التي تضعها البنوك على عمليات الاقتراض، والدعم المادي تشكل عائقاًأمام النهوض بالمشاريع الزراعية الريادية . ومن وجهة النظر المصرفية، ان المشروعات الزراعية هي أنشطة عالية المخاطر، وترتفع

فيها نسب التعثر المالي بدرجة عالية، لأسباب متعددة تخرج عن القدرة الاقتصادية لمتابعتها والحد من سلبية آثارها.كما أن البنوك ملتزمة بمعايير السلامة المالية، وتقليل المخاطر ومعايير كفاية رأس المال، ونسب السيولة وغيرها، ما يدفعها في اتجاه عدم المخاطرة بالتمويل، أو رفع تكلفة التمويل بدرجة تكفل مقابلة تلك المخاطر. وان تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الهيكل التنظيمي للبنوك غير واضح، ونسبة المخصص من محافظها الائتمانية لهذه الأنشطة في العديد من البنوك "غير محددة"، أو "تائهة بين التجزئة المصرفية وائتمان الشركات.

إن افتقاد القطاع الزراعي لبنوك تنموية زراعية متخصصة لا يتوافق مع الاستراتيجية التنموية لتطوير القطاع الزراعي في فلسطين. حيث يعتبر قطاع الزراعة احد اهم القطاعات الكفيلة بخلق تنمية مستدامة، والذي تؤكدة العديد من التجارب العالمية الناجحة. والذي احدثت فيه الزراعة نقلة نوعية في خلق فرص توظيف ذاتي في المناطق الاقل حظا، والفئات المهمشة. إن كلفة التمويل المتاحة للقطاع الزراعي مرتفعة اذا ما قورنت بحجم الضمانات المطلوبة، وعدم توفر نظام لضمان المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي بسبب التحديات السياسية والاقتصادية، والقيود المفروضة على التوسع مقارنة بالمنتجات المنافسة الإسرائيلية.

وبينت الدراسة أهم معيقات تمويل المشاريع الريادية الزراعية من قبل البنوك:

١- عدم الثقة بملاك المشاريع الزراعية لحدوث التعثرات وتكرارها في هذه المشاريع.
٢- صعوبة توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة لمنح التمويل.
٣- عدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية حقيقية عند التقديم للحصول على قروض.
٤- عدم ملاءمة القروض المطلوبة مع حجم الإيرادات للمشروع .
٥- عدم وجود تامين على المشاريع الزراعية وارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة.
٦- عدم قدرة المشاريع الصغيرة على توفير الضمانات اللازمة للتمويل.
٧- تأثير أرباح البنوك، بسبب ارتفاع التكاليف الإدارية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة.
٨- تدني مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الزراعية، لأن البنوك تلجأ إلى القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وتبتعد عن توفير القروض طويل الأجل وتقديمها، تخوفاً من عدم قدرة أصحاب هذه المشاريع على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

كما بينت الدراسة أسباب العزوف عن الإقتراض من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية:

١. ارتفاع تكلفة التمويل مقارنه مع الأرباح في السنوات الأولى من عمل المشروع .
٢. ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة مع التدفقات النقدية خاصة في ظل نقص راس المال.
٣. مصادر التمويل للمشاريع الزراعية من المدخرات الشخصية الضعيفة لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية.
٤. عدم قدرة هذه المشاريع على دفع سعر فائدة مرتفع أو توفير ضمانات كافية.

وتوضح جميع العروض السابق أهمية وجود تدخلات حكومية مخططة في الأنشطة الزراعية المختلفة تضمن الحفاظ علي حقوق المزارعين واستقرارهم، واتخاذ خطوات واضحة ومحددة في اتجاه زيادة نسبة المخصصات المالية والفنية المطلوبة لدعم المزارعين وتنمية أنشطتهم الزراعية.

الإطار النظري:

الانشطة الاقتصادية في فلسطين:

يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا خدميا بشكل عام، اذ يشكل مجموع القيم المضافة للأنشطة الخدماتية ما يقارب ثلاثة أرباع الناتج المحلي الاجمالي، في حين تبقى مساهمة أنشطة الانتاج محدودة بما يقارب الربع تقريبا، ونبين من خلال الجداول أدناه بيانات الناتج المحلي والدخل القومي ومساهمة الانشطة الاقتصادية ومعدل نموها خلال العام ٢٠٢١م.

جدول (١): الناتج المحلي والدخل القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين للعام ٢٠٢١.

الرقم	النشاط الاقتصادي	مليون دولار، سنة الاساس ٢٠١٥
١	الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	٩٧٧.٥
٢	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة *	١٢,٦٢٤.١
٣	الدخل القومي الاجمالي الحقيقي	١٧,٥٥٣.١
٤	الدخل القومي الاجمالي المتاح الحقيقي	١٩,٣٤٢.٠

*أنشطة الانتاج السلعي وأنشطة الانتاج الخدمي

جدول (٢): مساهمة ومعدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي للعام ٢٠٢١م

الرقم	النشاط الاقتصادي	المساهمة / نسبة	نسبة نمو النشاط
١	الخدمات الأخرى	%١٠.٨	%١.٩
٢	الصناعة	%١٢.٢	%٤.٧
٣	الزراعة	%٦.٥	* %٢.٣ -
٤	الانشاءات	%٤.٧	%١٠.٤

* تراجع نشاط الزراعة مقارنة بالعام السابق .

*زيادة القيمة المضافة لنشاط معين تؤدي الى زيادة مساهمته في معدل النمو، والعكس صحيح.

القوى العاملة:

تعتبر الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس الى النسب العالمية (١.٠%) بحسب البنك الدولي. ويتسم المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعا فتيا، وهو ما قد ينعكس سلبا على الافراد داخل القوى العاملة، اذ يشكل الافراد في فلسطين تحت سن ١٨ سنة ما نسبته ٤٤.٢% في ٢٠٢١ (تعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني منخفضة نسبيا بالقياس بالمعدلات العالمية والاقليمية)، مما يشير الى أن حوالي نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعليا في الانشطة الاقتصادية، وتعتبر هذه النسبة أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ ٣٤.٩%، ونحو ٣٧.٣% في العالم العربي لنفس الفترة.

جدول (٣): الاطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، ٢٠٢١

الرقم	البيان	العدد الف	النسبة
١	عدد السكان	٥,٢٢٧.٢	%١٠٠
٢	خارج سن العمل	١,٩٨١	%٣٧.٩
٣	ضمن سن العمل	٣,٢٤٦	%٦٢.١
	أ- خارج القوة العاملة	١,٨٣٨	%٥٦.٦

ب - داخل القوى العاملة	١,٤٠٨	%٤٣.٤
ب – ١: عاملون	١,٠٣٦	%٧٣.٦
ب – ٢: عاطلون عن العمل	٣٧٢	%٢٦.٤

إن قطاعي التجارة والخدمات لا يزالان المساهمين الاكبرين في استيعاب العمالة الفلسطينية حيث تصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات الى ٣٤.٥%، بينما نسبة العاملين في قطاع الزراعة وصلت ٦.٧%، وحيث وصل عدد العمالة في الضفة الغربية ٦٣٠ الف عامل، وقطاع غزة ٢٦٠ الف عامل، كما ساهم سوق العمل في اسرائيل والمستعمرات في استيعاب حوالي ١٤٦ الف عامل. ومن هنا نشاهد أن نسبة البطالة في صفوف الفلسطينين مرتفعة ووصلت الى ٢٦.٤%.

الاقراض في فلسطين:

يعد الاقراض هو المحرك لعجلة التنمية في الكثير من الدول النامية والمتطورة علي حد سواء، والاقراض في فلسطين عادة يكون من مصدرين اساسيين هما اما المصارف (البنوك التجارية والاسلامية) أومؤسسات الاقراض المتخصصة (المؤسسات المالية غير المصرفية) ويعرف الإقراض الزراعي على انه إعطاء شخص أو مؤسسة ذات صفة اعتبارية، مالا أو مدخلات الإنتاج الزراعية للمزارع على سبيل الإعانة أو الإنشاء أو التطوير لمزرعته، ثم يعيد المزارع هذا المال أو قيمة المدخلات الزراعية بعد إنتهاء الإنتفاع بها وحسب الشروط المتفق عليها. الاقراض هو المحرك لعلجة التنمية في الدول، والاقراض في فلسطين عادة من مصدرين اساسيين هما اما المصارف (البنوك التجارية والاسلامية) ومؤسسات الاقراض المتخصصة (المؤسسات المالية غير المصرفية).

المصارف (البنوك):

لقد بلغت نسبة القروض إلى الودائع على مستوى القطاع المصرفي حوالي ٦٥.١%، كما شهد العام ٢٠٢١ سيطرة القروض على المحفظة الائتمانية مع استحواذها على نصيب الاسد وبنسبة ٨٤.٩% وذلك على حساب الجاري مدين. وحيث بلغت اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعام ٢٠٢١ (١٠,٧٤٧.٢ مليون دولار) منها ١٢٨.٥ مليون دولار للزراعة والثروة الحيوانية من أصل ٩,١٢٢.٨ مليون دولار مخصص للقروض. إن المحفظة الائتمانية توزعت على الانشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية، فكان نصيب الانشطة الزراعية والثروة الحيوانية ١.٢%، ونلاحظ انخفاض الاهمية النسبية الممنوح للأنشطة الزراعية ، والذي يعزى الى ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بهذا النشاط، كونه موسميا من ناحية، وكون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يؤثر في رغبة المصارف على تمويل النشاط الزراعي.

قطاع الاقراض المتخصص:

مع نهاية العام ٢٠٢١ بلغ عدد مؤسسات الاقراض المتخصص المرخصة ثماني مؤسسات تقدم خدماتها المختلفة من خلال فروعها ومكاتبها والبالغ عددها ٩٤ مكتبا وفرعا، وبلغ اجمالي محفظة القروض ٢٧٤.٩ مليون دولار، وعدد القروض ٦٤,٥٤١، وبلغ صافي دخل هذا القطاع بعد الضرائب والمنح حوالي ٦.٢ مليون دولار. وبحسب طبيعة القروض الممنوحة فكانت القروض التجارية تشكل ٨٤.٨% من اجمالي المحفظة الائتمانية، بينما القروض الممنوحة وفقا للشريعة الاسلامية فقد وصلت الى ١٥.٦% من اجمالي المحفظة الائتمانية. توزعت هذه القروض على مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذا القطاع، وحصل الاقراض للقطاع الزراعي على المرتبة الثالثة في الاقراض بنسبة ١١.٣% من اجمالي المحفظة الائتمانية.

الاقراض الحكومي:

تتعدد الكيانات الحكومية التي تقدم خدمات التأمين، وتختص احدى هذه الكيانات بالإقراض في مجال الزراعة، ألا وهي المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي والتي تعتبر أحد أذرع وزارة الزراعة الفلسطينية.

والتي تقدم خدماتها الاقراضية التجارية والاسلامية للمزارعين.

تحليل إحصائي مزارعين:

ثبات أداة الدراسة Reliability

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الإتساق الداخلي وبحساب معامل الثبات Cronbach's Alpha وقد بلغت قيمة الثبات ٠.٩٤ وهي نسبة عالية جداً من الثبات.

صدق أداة الدراسة Validity

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بحساب معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation وذلك كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (٤) :الارتباط لفقرات دراسة السؤال الرابع المعنون بـأهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية

الرقم	البند	معامل الإرتباط R	الدلالة الإحصائية Sig.	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	برنامج إقراض زراعي منحاز لصغار المزارعين	.324**	.000	4.37	.871
٢	برنامج إقراض زراعي ذو طابع اسلامي	.277**	.000	4.29	.912
٣	برنامج إقراض زراعي ذو طابع تجاري	.462**	.000	4.08	.992
٤	برنامج إقراض زراعي بضمانات سهلة	.504**	.000	4.23	.901
٥	برنامج إقراض زراعي مدعوم ببرنامج ارشاد زراعي	.475**	.000	4.20	.964
٦	برنامج إقراض زراعي بفائدة قليلة	.594**	.000	3.98	1.121
٧	برنامج إقراض زراعي بفترات سداد طويلة	.564**	.000	4.22	.937
٨	برنامج إقراض زراعي بفترات سماح طويلة	.548**	.000	4.21	.976
٩	برنامج إقراض زراعي بأقساط شهرية قليلة	.564**	.000	4.25	.945
١٠	برنامج إقراض زراعي يراعي في سداده موسمية الإنتاج والتسويق	.600**	.000	4.49	.778

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن جميع فقرات المجال كانت دالة إحصائياً، مما يشير للاتساق الداخلي وأنها تشترك معاً في قياس اهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية، وذلك حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

جدول (٥) : معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات دراسة السؤال الخامس المعنون بـ (التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية)

الرقم	البند	معامل الإرتباط R	الدلالة الإحصائية Sig.	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	زيادة الدخل للمزارعين	.415**	.000	4.61	.548
٢	تعزيز الصمود وبقاء المزارعين في أراضيهم	.358**	.000	4.59	.595
٣	زيادة الرقعة الزراعية	.435**	.000	4.57	.580
٤	جعل الأغوار منطقة جذب زراعي	.442**	.000	4.57	.554
٥	جعل الأغوار منطقة جذب سكاني	.565**	.000	4.36	.887
٦	جعل الأغوار منطقة جذب استثماري	.598**	.000	4.39	.808
٧	حافظت على بقاء المواطنين في أراضيهم	.486**	.000	4.51	.635
٨	تراجع النشاط الإستيطاني في المنطقة	.585**	.000	4.30	.964
٩	الحد من نشاط الاحتلال في المنطقة	.616**	.000	4.31	.981
١٠	دخول قطاعات جديدة من المواطنين في العمل الزراعي	.505**	.000	4.50	.717
١١	رضى عام عن دور المنظمات الأهلية الزراعية	.490**	.000	4.25	.997

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن جميع فقرات المجال كانت دالة إحصائياً، مما يشير للاتساق الداخلي وأنها تشترك معاً في قياس التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية، وذلك حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

تحليل البيانات الأساسية (المتغيرات الديمغرافيه)

جدول (٦): المتغيرات الوصفية:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	171	85.9
أنثى	28	14.1

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٩ فما دون	26	13.1
30-50	116	58.6
٥١ فأكثر	56	28.3
القيم الناقصة	1	

العمل	العدد	النسبة المئوية
الزراعة	١٨١	٩٥.٣

معلم	5	2.6
موظف أمن	1	.5
عامل	1	.5
موظف حكومي	1	.5
ربة منزل	1	.5
لقيم الناقصة	9	

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
تعليم عالي	2	1.1
بكالوريوس	40	22.2
دراسة ثانوية	69	38.3
دراسة متوسطة	38	21.1
دراسة ابتدائية	27	15.0
أقل من ذلك	4	2.2
القيم الناقصة	19	

هل لديك حيازة نباتية	العدد	النسبة المئوية
نعم	134	67.7
لا	64	32.3
القيم الناقصة	1	

هل لديك حيازة حيوانية	العدد	النسبة المئوية
نعم	34	17.2
لا	164	82.8
القيم الناقصة	1	

هل لديك حيازة مختلطة	العدد	النسبة المئوية
نعم	51	25.8
لا	147	74.2
القيم الناقصة	1	

هل الحيازة لديك هي عمل عائلي	العدد	النسبة المئوية
نعم	156	80.4
لا	38	19.6

	5	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	هل الحيازة لديك هي استثمار
14.9	29	نعم
85.1	165	لا
	5	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	اذا كان استثمار، هل مصدره قرض بنكي؟
.5	1	نعم
99.5	188	لا
	10	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	اذا كان استثمار، هل مصدره بيع عقار
4.2	8	نعم
95.8	183	لا
	8	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	اذا كان استثمار، هل مصدره تمويل منظمة اهلية
20.8	40	نعم
79.2	152	لا
	7	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	اذا كان استثمار، هل مصدره مدخرات عائلية
39.1	75	نعم
60.9	117	لا
	7	القيم الناقصة

النسبة المئوية	العدد	اذا كان استثمار، هل مصدره آخر غير ما ذكر اعلاه
20.8	40	نعم
79.2	152	لا
	7	القيم الناقصة

تساؤل الدراسة الرابع: ما هي أهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج أقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم إستخراج الترتيب التنازلي بالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٧) : للترتيب التنازلي لأهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج إقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية بالاعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	برنامج إقراض زراعي يراعي في سداده موسمية الإنتاج وفترات التسويق	4.49	.778
2	برنامج إقراض زراعي منحاز لصغار المزارعين	4.37	.871
3	برنامج إقراض زراعي ذو طابع اسلامي	4.29	.912
4	برنامج إقراض زراعي بأقساط شهرية قليلة	4.25	.945
5	برنامج إقراض زراعي بضمانات سهلة	4.23	.901
6	برنامج إقراض زراعي بفترات سداد طويلة	4.22	.937
7	برنامج إقراض زراعي بفترات سماح طويلة	4.21	.976
8	برنامج إقراض زراعي مدعوم ببرنامج ارشاد زراعي	4.20	.964
9	برنامج إقراض زراعي ذو طابع تجاري	4.08	.992
10	برنامج إقراض زراعي بفائدة قليلة	3.98	1.121

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن أهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات المبحوثه كانت الفقرة رقم ١٠ والتي تنص على (برنامج إقراض زراعي يراعي في سداده موسمية الإنتاج وفترات التسويق) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٤٩، تلاها الفقرة رقم ١ والتي تنص على (برنامج إقراض زراعي منحاز لصغار المزارعين) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٣٧، تلاها الفقرة رقم ٢ والتي تنص على (برنامج إقراض زراعي ذو طابع اسلامي) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٢٩، في حين جاء في أدنى سلم ترتيب الأهميات الفقرة رقم ٦ والتي تنص على (برنامج إقراض زراعي بفائدة قليلة) بمتوسط حسابي بلغ ٣.٩٨، سبقتها الفقرة رقم٣ والتي تنص على (برنامج إقراض زراعي ذو طابع تجاري) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٠٨.

تساؤل الدراسة الخامس: ما هي التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج الإقراض الزراعي الحكومي الذي سيحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم إستخراج الترتيب التنازلي بالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأهم التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج الإقراض الزراعي الحكومي الذي سيحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٨) : الترتيب التنازلي لأهم التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج الإقراض الزراعي الحكومي الذي سيحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية بالاعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	زيادة الدخل للمزارعين	4.61	.548
2	تعزيز الصمود وبقاء المزارعين في اراضيهم	4.59	.595
3	زيادة الرقعة الزراعية	4.57	.580
4	جعل الأغوار منطقة جذب زراعي	4.57	.554
7	حافظت على بقاء المواطنين في اراضيهم	4.51	.635
10	دخول قطاعات جديدة من المواطنين في العمل الزراعي	4.50	.717
6	جعل الأغوار منطقة جذب استثماري	4.39	.808
5	جعل الأغوار منطقة جذب سكاني	4.36	.887
9	الحد من نشاط الاحتلال في المنطقة	4.31	.981
8	تراجع النشاط الإستيطاني في المنطقة	4.30	.964
11	رضى عام عن دور المنظمات الأهلية الزراعية	4.25	.997

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن أهم التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج الاقراض الزراعي الحكومي الذي سيحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات المبحوثه كانت الفقرة رقم ١ والتي تنص على (زيادة الدخل للمزارعين) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٦١، تلاها الفقرة رقم ٢ والتي تنص على (تعزيز الصمود وبقاء المزارعين في أراضيهم) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٥٩، تلاها الفقرة رقم٣ والتي تنص على (زيادة الرقعة الزراعية) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٥٧، في حين جاء في أدنى سلم ترتيب الأهميات الفقرة رقم ١١ والتي تنص على (رضى عام عن دور المنظمات الأهلية الزراعية) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٢٥، سبقتها الفقرة رقم ٨ والتي تنص على (تراجع النشاط الإستيطاني في المنطقة) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٣٠.

جدول (٩): تفاصيل إجابات المبحوثين للمجال الرابع المعنون بـ اهم الملامح الممكنة لتقديم برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية

	البند	موافق بشدة		موافق		محايد (لا أعرف)		معارض		معارض بشدة	
		العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
١	برنامج إقراض زراعي منحاز لصغار المزارعين	110	55.3	66	33.2	10	5.0	12	6.0	1	.5
٢	برنامج إقراض زراعي ذو طابع اسلامي	102	51.3	67	33.7	17	8.5	11	5.5	2	1.0
٣	برنامج إقراض زراعي ذو طابع تجاري	82	41.2	74	37.2	21	10.6	21	10.6	1	.5

٤	برنامج إقراض زراعي بضمانات سهلة	92	46.2	75	37.7	18	9.0	13	6.5	1	.5
٥	برنامج إقراض زراعي مدعوم ببرنامج ارشاد زراعي	93	46.7	74	37.2	13	6.5	17	8.5	2	1.0
٦	برنامج إقراض زراعي بفائدة قليلة	87	43.7	56	28.1	24	12.1	30	15.1	2	1.0
٧	برنامج إقراض زراعي بفترات سداد طويلة	93	46.7	75	37.7	13	6.5	17	8.5	1	.5
٨	برنامج إقراض زراعي بفترات سماح طويلة	98	49.2	64	32.2	18	9.0	18	9.0	1	.5
٩	برنامج إقراض زراعي بأقساط شهرية قليلة	102	51.3	59	29.6	25	12.6	11	5.5	2	1.0
١٠	برنامج يراعي في سداده موسمية الإنتاج وفترات التسويق	124	62.3	56	28.1	11	5.5	8	4.0	٠	٠

جدول (١٠): تفاصيل إجابات المبحوثين للمجال الخامس المعنون بـ التأثيرات الممكنة لأهم ملامح برنامج اقراض زراعي حكومي يحقق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية

البند	موافق بشدة		موافق		محايد (لا أعرف)		معارض		معارض بشدة	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
١ زيادة الدخل للمزارعين	127	63.8	66	33.2	6	3.0	٠	٠	٠	٠
٢ تعزيز الصمود وبقاء المزارعين في أراضيهم	126	63.3	67	33.7	5	2.5	٠	٠	1	.5
٣ زيادة الرقعة الزراعية	123	61.8	67	33.7	9	4.5	٠	٠	٠	٠
٤ جعل الأغوار منطقة جذب زراعي	120	60.3	73	36.7	6	3.0	٠	٠	٠	٠
٥ جعل الأغوار منطقة جذب سكاني	112	56.3	61	30.7	13	6.5	12	6.0	1	.5
٦ جعل الأغوار منطقة	109	54.8	67	33.7	14	7.0	9	4.5	٠	٠

	جذب استثماري										
٧	حافظت على بقاء المواطنين في أراضيهم	114	57.3	76	38.2	6	3.0	3	1.5	٠	٠
٨	تراجع النشاط الإستيطاني في المنطقة	105	52.8	70	35.2	8	4.0	11	5.5	5	2.5
٩	الحد من نشاط الاحتلال في المنطقة	111	55.8	60	30.2	11	5.5	13	6.5	4	2.0
١٠	دخول قطاعات جديدة من المواطنين في العمل الزراعي	118	59.3	68	34.2	8	4.0	4	2.0	1	.5
١١	رضى عام عن دور المنظمات الأهلية الزراعية	107	53.8	53	26.6	23	11.6	13	6.5	3	1.5

الاستنتاجات:

١. عندما تم سؤال المزارعين عن أهم ملامح الإقراض الزراعي الحكومي المحقق للتنمية والمعزز لصمودهم، كانت أول ثلاثة إجابات لهم بمتوسط حسابي متقارب (برنامج إقراض زراعي يراعي الموسمية وفترات التسويق في سداده ومن ثم أن يكون منحاز لصغار المزارعين ومن ثم أن يكون ذو طابع إسلامي.

٢. كان من أهم التأثيرات لبرنامج الإقراض الزراعي الحكومي الناجح من وجهة نظر المزارعين بأوساط حسابية متقاربة (زيادة دخل المزارعين ثم تعزيز الصمود والبقاء في أرضهم ثم زيادة الرقعة الزراعية ثم جعل الأغوار منطقة جذب زراعي).

٣. بينت الدراسة أن أهم التدخلات الواجب تنفيذها لتعزيز الصمود من وجهة نظر المزارعين المبحوثين بنسبة ٩٦% بان مشاريع الاقراض والمنح الزراعية تعمل على تحقيق التنمية الزراعية.

٤. إن نتائج تحليل الدراسة بينت أن ٠.٥% من المزارعين أفاد أن مصدر الاستثمار لديه هو قرض بنكي، بينما ذكر ٤.٢% من المزارعين أن مصدر الاستثمار لديه هو بيع عقار، وكان ٢٠.٨% من المبحوثين قد حصل على تمويل من منظمة أهلية، بينما كان نصيب الاسد لمصدر التمويل هو من مدخرات عائلية والتي بلغت ٣٩.١%.

التوصيات:

١- منطقة الاغوار الفلسطينية منطقة مستهدفة للاحتلال بكل ما تعني الكلمة من معنى، ويهدف الاحتلال بممارساته المتعددة الاشكال لتفريغها من أهلها وسكانها، على الرغم من أهميتها الوطنية، والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية للدولة الفلسطينية، لذا من الواجب أن تكون منطقة تطوير واهتمام أولى باعتبارها بوابة فلسطين على العالم، وحدود الدولة الشرقية، وسلة غذاء فلسطين، من خلال تعزيز صمود السكان فيها حيث تبين أن الاقراض الزراعي الحكومي هو أحد سبل تعزيز الصمود للمزارعين.

٢- عند تصميم أي برنامج إقراض زراعي حكومي يجب ان يراعي الموسمية وفترات التسويق في السداد وان يكون منحاز لصغار المزارعين وان يكون ذو طابع إسلامي وان تكون ضماناته سهلة وفترات سداده طويلة لتحقيق الغرض التنموي لهذا البرنامج.

٣- عند تبني رزمة الملامح السابقة في برنامج الإقراض الزراعي الحكومي سنحصل حينها على نتائج مهمة على صعيد زيادة دخل المزارعين، تعزيز صمودهم والبقاء في ارضهم، زيادة الرقعة الزراعية، جعل الأغوار منطقة جذب زراعي.

المراجع:

المراجع العربية:

اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، الإطار السياساتي الحكومي والتداخلات العملية لتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة لمناطق "ج" وبالتركيز على الأغوار، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩م.

جمعية التنمية الزراعية "الاغاثة الزراعية"، دراسة كيفية تطوير تمويل المشاريع الزراعية الريادية في فلسطين. فلسطين، رام الله. شركة بروأكتفسوليوشنز للاستشارات والتدريب، ٢٠١٨م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير الصحفي مسح القوى العاملة. رام الله، فلسطين، ٢٠١٨م.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠٢١. دائرة الابحاث والسياسات النقدية، رام الله والبيرة، فلسطين، ٢٠٢١م.

شريدة، عبد الستار، السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين. رام الله، فلسطين، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٢م.

هلال، مصطفى، أوضاع المزارعين في الأغوار والآثار المتوقعة للمنطقة الصناعية – الزراعية. رام الله، فلسطين، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠٢١م.

وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية مستدامة. رام الله، فلسطين، ٢٠١٧-٢٠٢٢م.

المراجع الأجنبية:

Bsharat, Wajdi, Micro Credit System for Poverty Alleviation and Agricultural Development in Palestine. African-Asian Journal of Rural Development,Vol XXXXIX, No. 1, January-June 2016, ISSN 0972-3021.